الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
31 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أرفق بيانه بعرض شرائح رقمية، وقال إنه سيركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: مستوى الاشتراكات المقررة والاشتراكات المقررة غير المسددة والموارد النقدية المتاحة والمدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء. وقال إن المؤشرات المالية العامة لعام ٢٠١٣ إيجابية بوجه عام. فمن المتوقع أن تكون الأرصدة النقدية لحفظ السلام والمحاكم إيجابية. غير أن الرصيد النقدي للميزانية العادية لا يزال يشكل مصدر قلق، وستتوقف النتيجة النهائية إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة. وفي حين أن نقدية المخطط العام لتجديد مباني المقر ستظل إيجابية حتى نهاية السنة، فإن المشروع سيستنفد نقديته بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، وسيتعين أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن تمويل المشروع في تلك السنة. وقال إن الأمانة العامة تبذل جهودا كبيرة لتبسيط عملية المدفوعات للقوات والمعدات المملوكة للوحدات وتعجيلها، ومن المتوقع أن ينخفض مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء بدرجة كبيرة بحلول نهاية العام.

٢ - وأعلن أن مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية كان أعلى بمقدار طفيف ومستوى المدفوعات أدنى بقليل في عام ٢٠١٣ عما كانا عليه في عام ٢٠١٢، وأن الفرق بلغ ٩٠ مليون دولار بالنسبة للأنصبة المقررة و ٢٣ مليون دولار بالنسبة للمدفوعات. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة ٩٤٥ مليون دولار في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مقارنة بمبلغ ٨٥٥ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكانت ١٣٤ دولة قد دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو عدد يزيد بمقدار خمس دول عما كان عليه الحال في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وحث بقية الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة في أقرب وقت ممكن. ونوه إلى أن المبالغ غير المسددة البالغ مجموعها ٩٤٥ مليون دولار في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مستحقة من عدد صغير من الدول، وهي دول ستحدد بما تتخذه من إجراءات خلال الأشهر التالية الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٣.

٣ - ومضى قائلا إن الموارد النقدية للميزانية العادية تتألف من الصندوق العام الذي تودع فيه المدفوعات من الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت عليه الجمعية العامة بمستوى ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وأكد أن رصيد صندوق رأس المال المتداول انخفض إلى ١١٥ مليون دولار في نفس التاريخ نتيجة للعجز البالغ ٣٥ مليون دولار في نقدية الميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١٢. وقال إن نقدية الميزانية العادية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بلغت ٥٥ مليون دولار باستثناء صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. ولا يكفي مجموع النقدية المتاحة الآن البالغة ٤٦٤ مليون دولار، بما فيها الاحتياطيات، لتغطية المدفوعات البالغ مجموعها حوالي ٦٢٠ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣.

٤ - وأضاف أن من المتوقع حدوث ضيق شديد في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣، حيث لم يوافَق إلا على جزء من إعادة تقدير التكاليف لعام ٢٠١٢، وأُجل الجزء المتبقي حتى نهاية عام ٢٠١٣. وأعلن أن الجمعية العامة أذنت باستخدام صندوق رأس المال المتداول كآلية لسد الثغرة في التدفق النقدي من أجل تغطية نفقات الإصلاحات الناجمة عن عاصفة ساندي في انتظار

تلقي مدفوعات مطالبات التأمين، غير أن ذلك لم يكن ضروريا. وأضاف أن رصد الوضع النقدي سيستمر عن كثب مع ذلك، وستتوقف الحالة النهائية على الاشتراكات الواردة في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣.

٥ - وأشار إلى أن النتائج المالية بالنسبة لأنشطة حفظ السلام يصعب التنبؤ بها لعدد من الأسباب. ومن هذه الأسباب عدم إمكانية التنبؤ بالطلب؛ وكون الفترة المالية لحفظ السلام تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلا من أن تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وكون الأنصبة المقررة يتم إصدارها بصورة منفصلة لكل عملية؛ وكون الأنصبة المقررة تُصدر لفترات مختلفة طوال السنة، إذ يمكن إصدارها فقط خلال فترات الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة. وأكد أن كل هذه العوامل تعقّد المقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام وحالة الميزانية العادية والمحاكم الدولية. وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء الـ ٣٣ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحقة وواجبة الدفع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. كما وجه الشكر إلى الصين لدفعها مبلغ ١٤٤ مليون دولار ورد بعد الموعد النهائي المحدد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦ - وأعلن أن مجموع المبالغ غير المسددة لعمليات حفظ السلام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بلغ ٣,٤ بلايين دولار، أي أكثر بمقدار ٢,١ بليون دولار عما كانت عليه الحال في نهاية عام ٢٠١٢. غير أن معظم الزيادة في المدفوعات غير المسددة ناتجة عن الزيادة في الأنصبة المقررة لحفظ السلام لعام ٢٠١٣، نظرا لعدم التمكن من إصدار جزء من الأنصبة المقررة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقال إن الأنصبة المقررة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، في أعقاب صدور القرار المتعلق بالجدول الجديد للأنصبة المقررة، بينما صدرت الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأضاف في ملاحظة إيجابية أن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بلغ ٣٥ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٣، بالمقارنة إلى نسبة ٤٠ في المائة في السنة السابقة. وأعلن أن الرصيد النقدي لحسابات حفظ السلام بلغ حوالي ٣,٧ بلايين دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويقسم ذلك المبلغ بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

٧ - وأشار إلى أن الأمانة العامة بذلت جهدا كبيرا للتقليل إلى أدنى حد من المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، حيث بلغ مجموعها ٥٢٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢ ويُتوقع أن ينخفض إلى ٤٢٣ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وأكد أن الأمين العام متمسك بالوفاء في أسرع وقت ممكن بالالتزامات تجاه البلدان المساهمة بقوات ومعدات، ومن المتوقع أن تنخفض المدفوعات غير المسددة بحلول نهاية العام. بيد أن المستوى الفعلي للمدفوعات سيتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي الموعد المحدد، وعلى وضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم ذات الصلة.

٨ - وأردف قائلا إن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية قد تحسن بعض الشيء في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالمقارنة إلى ما كان عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد سدد ما مجموعه ٩٦ دولة من الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وهو عدد يزيد بمقدار دولة واحدة عما كان عليه الوضع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وحث بقية الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وفي حين أن الوضع النقدي للمحكمتين

والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية إيجابي في الوقت الراهن ويُتوقع أن يظل قويا حتى نهاية العام، فإن النتيجة الفعلية ستتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الموعد المقرر.

٩ - وأشار إلى أن الجمعية العامة وافقت على ميزانية إجمالية قدرها ١,٨٧ بليون دولار للمخطط العام لتجديد مباني المقر، مضيفا أن قسطا من الاشتراكات المقررة ورد قبل ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ولا يزال مبلغ ١,٦ بليون دولار غير مسدد. ونتيجة لذلك ظلت الأرصدة النقدية للخطة متينة، غير أن النقدية ستُستنفد بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، ويتعين اتخاذ قرار بشأن التمويل وما يرتبط به من تكاليف. وشكر الدول الأعضاء الـ ١٦٦ التي سددت أنصبتها المقررة للمخطط العام، وحث جميع الدول الأعضاء على الدفع قبل انتهاء المشروع.

١٠ - وختاما أثنى بوجه خاص على الدول الأعضاء الـ ٣٣ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد بحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأضاف أن عدد الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها كاملة قد استمر في التزايد، غير أن مبالغ كبيرة من الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية مستحقة من الدول المتبقية. وقال إن من المتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابيا في جميع الصناديق في نهاية العام باستثناء الميزانية العادية، إلا أن النتيجة النهائية ستتوقف على التبرعات المدفوعة خلال الفصل الأخير من العام. وأكد أن الأمانة العامة ملتزمة برصد النقدية الواردة في حساب عمليات حفظ السلام من أجل التعجيل بسداد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء، التي من المتوقع أن تنخفض إلى ٤٢٣ مليون دولار بحلول نهاية العام. ولاحظ أن مبالغ الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال كبيرة وأن لدى المنظمة احتياطيات محدودة على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها بالكامل.

ومضى قائلا إن الصحة المالية للمنظمة لا تزال تعتمد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الموعد المقرر.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/68/16)

١١ - **السيد بيات مختاري** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): عرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، وقال إن اللجنة نظرت في التغييرات المقترح إدخالها على الخطة البرنامجية لفترة السنتين بصيغتها الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وقدمت مختلف التوصيات، تمشيا مع المسؤولية الموكلة لها فيما يتعلق باستعراض برنامج عمل الأمين العام، مع إيلاء اهتمام خاص للتغيرات البرنامجية الناشئة عن المقررات التي تتخذها الأجهزة الحكومية الدولية أو التي يقترحها الأمين العام. وأضاف أن اللجنة استعرضت أيضا التقريرين السنويين لعام ٢٠١٢ لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقدمت توصيات بشأنهما.

١٢ - وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق أعربت عن ارتياحها لكون تقارير وحدة التفتيش المشتركة تقدم إليها مرة أخرى للنظر فيها بعد انقطاع خلال السنوات الأخيرة، وأكدت من جديد أن مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في معالجة مسائل التنسيق تشكل إحدى المهمات الرئيسية للجنة، على النحو الوارد في التوصية التي اعتمدتها في دورتها الثانية والخمسين وحثت فيها وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لإفادتها بالتقارير ذات الصلة.

١٣ - وفيما يتعلق بالتقييم قال إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في أربعة تقارير مقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقدمت توصيات بخصوص غياب تقرير التقييم

البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٨. وفيما يتعلق بالتنسيق قال إن اللجنة أكدت، عقب استعراضها للتقرير الإجمالي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٢، أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وشددت على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به المجلس في توفير الدعم المنسق على نطاق المنظومة لعملية إعداد خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقديم تقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز ذلك الدور لكفالة اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة لمعالجة الطائفة الواسعة من القضايا البرنامجية والإدارية والتنفيذية المتصلة بتلك الخطة العالمية.

١٤ - وبخصوص مسائل أخرى أعلن أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن تؤكد الجمعية العامة مجددا طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعزيز الاتساق فيما تقوم به من أعمال لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية. وأشار إلى أن اللجنة أوصت أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. وأضاف أن اللجنة أوصت كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة معلومات مفصلة عن النتائج المحتملة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وشددت على ضرورة مواصلة التركيز في التقارير المقبلة على أثر الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة فيما يتعلق بالموارد. وأخيرا قال إن اللجنة قدمت توصيات بخصوص تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة وتمويل العمليات الإنسانية.

١٥ - **السيد تومسون** (فيجي): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعير أهمية كبيرة لعمل لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن دعم المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في ترجمة الولايات الحكومية الدولية إلى برامج قابلة للتنفيذ. وأضاف أن اللجنة توفر التوجيه للأمانة العامة من خلال تفسير المقاصد التشريعية وتضع إجراءات للتقييم بهدف تحسين تصميم البرامج وتلافي ازدواجية الجهود. وأعرب عن تأييد المجموعة تأييدا تاما للتوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الثالثة والخمسين.

١٦ - وقال إن المجموعة ترحب بالتوجيهات التي قدمتها اللجنة بشأن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ولا سيما تلك المتصلة بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأكد مع ذلك أن السرود البرنامجية الواردة في ملزمات الميزانية البرنامجية ينبغي أن تتطابق مع الخطة البرنامجية لفترة السنتين، وفقا للقرار ٢٦٩/٥٨، وأن مهمة تحديد أولويات الأمم المتحدة من اختصاص الدول الأعضاء وحدها.

١٧ - وأكد أن من المهم تعزيز ثقافة التقييم في منظومة الأمم المتحدة بوصفها أداة لتعزيز عملية صنع القرار

والشفافية والمساءلة والكفاءة في تنفيذ الولايات الحكومية الدولية. وأعلن أن المجموعة لا يزال يساورها القلق إزاء عدم تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتقييم البرامج، وشدد على ضرورة التنفيذ التام لمطالب الجمعية العامة.

١٨ - وأضاف أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن يؤدي دورا هاما في تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها. ولذلك فإن المجموعة تشجع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، على مواصلة اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتعاون المستمر بين المجلس ولجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، ودعا إلى زيادة فعالية الحوار والتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. واختتم بالإعراب عن ترحيب المجموعة بالخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبما أجرته لجنة البرنامج والتنسيق من مناقشات بذلك الخصوص، وشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

١٩ - **السيد أونوما** (اليابان): قال إن بلده يسلم بالدور الهام الذي تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض الميزانية العادية المقترحة، ويرى أن تعزيز دور اللجنة ووظائفها سيكون له أثر إيجابي على عملية الميزانية. وأردف قائلا إن المناقشات التي جرت خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق كانت مثمرة، وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في مداولات اللجنة.

٢٠ - وأشار إلى أن التضارب بين الجدولين الزمنيين للجنة البرنامج والتنسيق والجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة الخامسة في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ فرض عبئا ثقيلا على الدول الأعضاء والأمانة العامة وأثر على التقدم المحرز على كلتا الهيئتين. وقال إن من المهم تحديد مواعيد واقعية لاجتماعات كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة لتفادي أي تداخل، وذلك نظرا لكون جميع البرامج المدرجة في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ستناقش باستفاضة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق.

٢١ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يتطلع إلى بحث السبل الكفيلة بتعزيز الدور الهام الذي تقوم لجنة البرنامج والتنسيق في تحسين الفعالية والتركيز الاستراتيجي للمنظمة، مع زيادة مساءلة الأمانة العامة عن النتائج في نفس الوقت. وأشار إلى أن بلده قد أعرب مرارا عن قلقه إزاء أوجه القصور في ميزانية الأمم المتحدة وعملية وضع برامجها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز فعالية تطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج.

٢٢ - وأكد ضرورة نظر الدول الأعضاء في الخيارات الهيكلية والمتعلقة بالمضمون على حد سواء لتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها هيئة الخبراء المسؤولة عن وضع عملية مُجدية وفعالة للبرامج والميزانية. وقال إن بإمكان لجنة البرنامج والتنسيق بعد إصلاحها وتعزيزها أن تحدث تحولا في العملية الحالية للإدارة القائمة على النتائج وتكفل كون الأهداف المنصوص عليها في ملزمات البرامج محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومناسبة ومحددة زمنيا. وينبغي للجنة إصدار توصيات تعالج نقاط الضعف التقني في العملية الحالية، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من مساءلة الأمانة العامة بصورة أفضل.

٢٣ - وينبغي للجنة أيضا أن تحدد البرامج والبرامج الفرعية والعناصر البرنامجية التي عفّى عليها الزمن أو لم تعد تنطوي سوى على فائدة هامشية فقط. ذلك لأن اللجنة تتمتع بميزة الاطلاع بصورة شاملة على الإطار الاستراتيجي، وهي في

وضع ممتاز يمكنها من السعي لتحقيق هذا النوع من الكفاءة وتحديد مجالات التداخل أو الازدواج على نطاق المنظومة. وأكد الأهمية الحاسمة للاستخدام الأمثل للموارد في وقت تخضع فيه الميزانية للقيود، غير أن فائدة التخلص من الازدواجية في الولايات تتجاوز مجرد تحقيق الوفورات المالية إذ من شأنه أن يسمح للمنظمة بتعزيز أوجه التآزر البرنامجي والتنظيمي وكفالة زيادة التنسيق في تقديم الخدمات للجمهور الذي يستفيد أكثر من غيره من أنشطة الأمم المتحدة.

٢٤ - **السيدة مورينو غويرا** (كوبا): قالت إن التخطيط والبرمجة والميزنة في صميم الأمم المتحدة، وأكدت أن وفد بلدها يعير أهمية كبيرة لدور لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها هيئة حكومية دولية. وأشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت، وفقا للقرار ٢٦٩/٥٨، في التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين بصيغتها الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وتلك عملية هامة يُقصد من ورائها كفالة التطابق التام بين التغييرات في سرود الميزانية وبين الولايات التشريعية. بيد أنه على الرغم من القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الصلة الطبيعية بين السرود البرنامجية والولايات الحكومية الدولية، أُدرجت مرة أخرى مفاهيم بدون موافقة الدول الأعضاء، بما في ذلك مفاهيم ”المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية“ و ”الاتفاق البيئي العالمي الجديد“ و ”الدول الهشة“. وأكدت أن مواصلة الأمانة العامة هذه الممارسة تتنافى مع القرار ٢٣٦/٦٧ ومع ميثاق الأمم المتحدة ولا تحترم اختلاف الأدوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة.

٢٥ - وأعلنت تأييد وفد بلدها للتغييرات التي اقترحت لجنة البرنامج والتنسيق إدخالها في سرود مختلف البرامج. بيد أنها أضافت أن من المهم اقتراح الجمعية العامة تغييرات في البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١١، البيئة، نظرا لأن التغييرات التي اقترحتها الأمانة العامة لا تستند إلى ولاية تشريعية، بل وتتجاهل في بعض الحالات قرارات سابقة للجمعية العامة. وأعربت عن قلق وفد بلدها العميق إزاء إدراج عناصر ذات تأثير سياسي واضح تتجاوز إلى حد بعيد ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولذلك فإن وفد بلدها سيقدم تعديلات لذلك البرنامج الفرعي. ونوهت إلى أن عبء العمل الثقيل وضيق الوقت حالا دون المقارنة بين سرود الميزانية والسرود المعتمدة في القرار ٢٣٦/٦٧. بيد أنها أكدت ضرورة إجراء ذلك التحليل عند استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وقالت إن الحاجة إلى إتمام تلك العملية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن هذا البند.

٢٦ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتلقي معلومات من الأمانة العامة بشأن خططها لتقديم التصويب الضروري للخطة البرنامجية لفترة السنتين الواردة في الوثيقة A/67/6/Rev.1. وأعربت عن عدم ارتياح وفد بلدها لإيجاز المقدمة التي سطرتها الأمانة العامة لتقرير الأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي مقدمة غير مقبولة وتتنافى مع روح القرار ٢٦٩/٥٨ ونصه. وشددت على ضرورة مساءلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء عن الطريقة التي تؤدي بها مهامها؛ وأكدت الحاجة إلى حوار مسؤول وقائم على الاحترام وجوهري بين الأمانة العامة والدول الأعضاء خلال مداولات كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة، لا سيما بخصوص المسائل التي تتولاها شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

٢٧ - وأضافت أن من دواعي الأسف عدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق من إدخال التنقيحات المقترحة في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية

للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم التي وافقت عليها الجمعية العامة، بسبب عدم تناسق الوثيقة التي تتضمن تلك التنقيحات، ولأن بعض التنقيحات لم تكن متطابقة مع قرارات الجمعية العامة. وحثت الأمانة العامة على تقديم وثيقة جديدة تسمح باتخاذ قرار بشأن الأنظمة والقواعد، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لسير أعمال المنظمة. واختتمت بالقول إن وفد بلدها سيشارك بنشاط في المفاوضات بشأن هذه المسألة لكفالة مواءمة القرارات المتخذة بهذا الصدد وعمل المنظمة مع القرار ٥٨/٢٦٩.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٠٠.